

العربي تشكل اضافة هائلة الى وزن الولايات المتحدة الاستراتيجية في ميزان القوى العالمية وتأكيدا لمركزها القيادي في العالم الرأسمالي» (١٤) .

هذه بعض الحقائق حول أهمية النفط العربي في صناعة النفط العالمية وحول الأهمية الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية التي يمثلها بالنسبة لأمريكا وحليفاتها في العالم الغربي .

الا أن هنالك مسألة أخرى لا بد من ايضاحها حتى نستكمل الصورة التي نرسمها لوضع النفط العربي ، ونعني بذلك أسلوب وكيفية استثمار النفط العربي في الوقت الحاضر ومن يتولى هذا الاستغلال ، وذلك نظرا لتأثير هذه المسألة على طريقة استخدام سلاح النفط ومدى الحرية في هذا الاستخدام ومقدار فعاليته .

أسلوب استثمار النفط العربي وسيطرة الشركات الأجنبية عليه

هذه الثروة النفطية العربية ، التي أوردنا لمحة عن حجمها وقيمتها ومدى أهميتها ، كيف يجري استثمارها وهل يتم بواسطة أصحابها العرب وتحت سيطرتهم ورقابتهم الحقيقية؟ هل للبلدان العربية المنتجة ، طبقا لترتيبات الاستثمار الحالية ، امكانية توجيه استثمار هذه الثروات حسب مقتضيات المصلحة الوطنية ؟

ان من المعروف أن شركات البترول العالمية الكبرى ، ومعظمها أمريكي ، هي التي تسيطر على استثمار النفط في البلاد العربية المنتجة بموجب امتيازات حصلت عليها حينما كانت هذه البلدان المنتجة ضعيفة وواقعة تحت السيطرة أو النفوذ الاستعماري . وهذه الامتيازات تعطي للشركات البترولية الأجنبية سلطات شبه مطلقة على استثمار النفط العربي ، فهي التي تتولى تحديد مقادير المبالغ المستثمرة وتوزيعها على مختلف فروع الصناعة ، وهي التي تتولى تحديد مقدار الانتاج النفطي وتحديد أسعاره (ولم يتقرر مبدأ تحديد الاسعار المعلنة للنفط بالاتفاق المشترك بين البلد المنتج والشركات العاملة الا بموجب اتفاقية طهران في شهر مارس ١٩٧١) ، وهي التي تقوم بتصديره بواسطة شركات متفرعة عنها الى مختلف مصادر الاستهلاك حسب خطط عالمية تضعها ، وهي التي تتولى عمليات نقله بواسطة ناقلات تملكها اما بنفسها أو بواسطة شركات متفرعة عنها أو بناقلات تستأجرها لآمد طويلة .

والشركات صاحبة الامتيازات هي شركات مؤسسة في دول اجنبية وبموجب قوانين تلك الدول وتحمل جنسيتها ولا تتخذ مقرها الرسمي في الدول العربية، وهي ليست الا أدوات لانتاج النفط الخام لصالح الشركات الام المالكة لها وتصديره للخارج فهي لا تعتبر نفسها ملزمة بأن تكرر أو تصنع في البلاد المنتجة أي جزء من انتاجها من النفط الخام والغاز أو تقييم الصناعات البتروكيمياوية وغيرها من الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز . وهي لا تعيد ترحيل معظم حاصلات بيع النفط من العملات الأجنبية الى البلدان المنتجة بل تحتفظ بها وتستثمرها في الخارج ، ولا تعيد استثمار أي جزء من أرباحها في البلدان المنتجة . كما انها تعتمد على أسواق خارجية للتزود باحتياجاتها من المعدات والآلات والتجهيزات . وتبعاً لكل ذلك فقد حصلت في البلدان المنتجة ظاهرة الانعزال التام بين صناعة النفط التي تسيطر عليها الشركات الأجنبية وبين باقي قطاعات الاقتصاد الوطني وحرم هذا الاقتصاد من الفوائد الضخمة التي كان لا بد أن يجنيها لو نشأت في أرضه صناعة نفطية متكاملة تكون مرتبطة بالاقتصاد الوطني ومندمجة فيه ويجري استثمارها ضمن اطار خطة شاملة للتنمية الاقتصادية الوطنية .

وشركات الامتياز لا تخضع لقوانين البلاد المنتجة ولا سيما الضرائبية منها ، وكانت تدفع في البداية مجرد مبلغ مقطوع عن كل طن من النفط لا يتجاوز ما يعادل ٢٢ سنت أمريكي عن كل برميل ثم وافقت على تطبيق قاعدة مناصفة الأرباح في بداية الخمسينات وبقيت